



سياسة الرقابة الداخلية وآلية الأشراف والمتابعة للوسسة محمد بن عبد الله الماجد الأهلية

الاصدار الاول / ٢٠٢٢







مادة (۱۱)

تعدف سياسة الرقابة الداخلية وآليات الإشراف والمتابعة لمؤسسة نماء الراجحي الإنسانية لإيضاح منهجية الرقابة على أنشطة المؤسسة والأنظمة والإجراءات المتبعة لتعزيز الرقابة والمتابعة للأعمال والقرارات. وتعمل هذه السياسة على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية التي من شأنها ضبط مسارات تدفق العمليات واتخاذ القرارات وتمنع الفساد والاحتيال، وتسهم في تطوير العملية الادارية بالمؤسسة.

مادة (۲۰)

مبادئ الرقابة والمتابعة

- مبدأ الشمولية: فلابد من قيام جميع أصحاب السلطة في هيكل المؤسسة بممارسة أنشطة المتابعة لتتمكن المؤسسة من تجنب الثغرات وترتقى بأدائها.
- الدقة والمصداقية: مصداقية ودقة المعلومة من مصدرها أساس عمليات الرقابة والمتابعة لأنها هي التي تساعد على صنع القرار والتوجيه السليم واتخاذ الإجراءات المناسبة.
- التكامل: تؤمن المؤسسة بضرورة تكامل ممارسات الرقابة والمتابعة وأساليبها و إجراءاتما في اللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية والأنشطة. ولا يمكن للرقابة أن تحقق أهدافها مالم تكمل هذه العناصر بعضها بعضا.
- الوضوح والبساطة: سهولة نظام الرقابة وبساطته ليصبح في متناول فهم للعاملين والمنفذين مبدأ أساس يسهم في التطبيق الناجح والحصول على النتائج المناسبة.
- سرعة كشف الانحرافات والابلاغ عن الأخطاء: تتطلب الرقابة سرعة كشف الانحرافات والتبليغ عنها وتحديد أسبابها ومعالجتها.

مادة (۳۰)

تقوم الرقابة على ممارسة السلطة الإدارية للمستويات الإدارية بصورة فعالة. ولكي تؤتي ثمارها فإن كل مستوى من المستويات الإدارية يتحمل جزءا من أجزاء المسؤولية عن نجاح الرقابة والمتابعة. وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون بالمؤسسة الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم وعلى هذه السياسة والإلمام بحا والتوقيع عليها، والالتزام بما ورد فيها من أحكام عند أداء واجباتهم ومسؤولياتهم الوظيفية. وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع الإدارات والأقسام بنسخة منها.

وتتم الرقابة على مستويات عدة:

• مجلس الأمناء: حيث يتمتع بأوسع سلطات الرقابة ، وله أذرعه الرقابية، التي منها المراجع الخارجي، المراجع الداخلي و اللجنة التنفيذية والمشرف المالي ومراقب الأداء الاستراتيجي.

سياسة الرقابة الداخلية وآلية الأشراف و المتابعة



- المدير التنفيذي: ويمارس سلطة المتابعة اللصيقة للأنشطة من خلال المتابعة اليومية والاجتماعات والتقارير والمعاينة المباشرة ومتابعة الشكاوي وزيارة المستفيدين وغيرها.
- مديرو الإدارات والأقسام والمشاريع: ويتولى كل منهم ممارسة التدقيق على أعمال التنفيذ ومراجعة التقارير والمخرجات والوثائق بما يضمن سلامة الأداء.
 - العاملون: ويتحمل كل منهم مسؤولية الدقة والمصداقية في أعماله، والالتزام بالإبلاغ عن الأخطاء والثغرات التي قد يلاحظونها.

مادة (۱۰)

- ١ الرقابة بالتقارير

التقارير الإدارية والمالية أداة فعالة يعتمد عليها في تقييم الأداء. وتوجه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الأمناء لأنه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرار في تصحيح الانحراف واتخاذ الإجراءات اللازمة. لكنها تشمل أيضا المستويات الإدارية الأخرى. ولتحقيق أهداف التقارير، يجب إعداداها بصفة دورية وبطريقة جيدة.

وتشمل التقارير:

- تقارير مراجعة السجلات والأنشطة والصلاحيات من قبل المراجع الداخلي.
 - تقارير الأداء الربعى للمؤسسة وفق الخطط الاستراتيجية.
- تقارير رضى العملاء (المستفيدين) والعاملين وغيرها من التقارير المعتمدة في خطة المؤسسة.
 - التقارير الدورية من العاملين لمدرائهم وفق مستواهم الإداري وطبيعة أدوارهم.
 - تقارير قياس كفاءة أداء العاملين وفق نظام التقييم الدوري للعاملين.
 - تقارير مراجعة الموازنات التقديرية والتدفقات المالية.
 - تقارير معالجة الشكاوي والتنظيمات.
 - تقارير المشاريع.
 - تقارير الزيارات.
 - التقارير الإحصائية الاستطلاعية.

٤-٢ الرقابة بالاجتماعات الدورية

تعتمد المؤسسة على الاجتماعات المجدولة كوسيلة فعالة لمتابعة الأنشطة ومعالجة أوجه القصور وتطوير الأدء وتعزيز الرقابة بصورة منتظمة. وتنظم المؤسسة أنواعا من الاجتماعات، منها:

- اجتماعات مجلس الأمناء
- اجتماعات لجان مجلس الأمناء
 - اجتماعات الإدارة التنفيذية

سياسة الرقابة الداخلية وآلية الأشراف و المتابعة



- الاجتماعات الفردية بين المدير التنفيذي ومديري الإدارات
 - الاجتماعات الشاملة لفريق العمل

٤-٣ الرقابة بالفحص والتدقيق

تتبنى المؤسسة هذا الخيار للأنشطة والحالات التي تتطلب فحصا خاصا . من الأمثلة لهذه الأنشطة النشاط المالي، حيث تعتمد المؤسسة على قيام خبير مستقل (مراجع مالي) بمراجعة القيود والفواتير والإجراءات المالية والتقارير للتأكد من سلامتها . كما يقوم مديرو الأقسام / المشاريع بزيارات ميدانية للمستفيدين للتحقق من تنفيذ العقود وتقديم الخدمات بالجودة المطلوبة.

٤-٤- الرقابة بالاستطلاعات وتحليل البيانات

نظرا لسعة النطاق الجغرافي لمستفيدي المؤسسة فإن جمع البيانات الميدانية من خلال الوسائل الرقمية / الإحصائية هو أحد السبل لتقييم الواقع والتحقق من وصول الخدمات - كما ونوعا- إلى مستحقيها. وتقوم المؤسسة - بنفسها أو من خلال مستشارين- بتصميم الاستطلاعات وجمع البيانات وتحليلها للتأكد من مصداقية بعض الأنشطة والمشاريع.

تم بحمد الله